

فيه اولاً تزوج فيه خلان قاله ابن عبد السلام تزوج وهو
الاحسن عندنا بن عبد الحكم وقال الحزبي لا تزوج بقوله
وفي التطوع منطلق برحمت وقوله او غيره اي غير
تزوج الحزبي اسفار النوازل والبلحة المتأثر اليه
بقوله ان تزوج لكر بلحاظ ما رجح لقوله او غيره هو
قاله ابو حنيفة كقولهم وصلت لك يا حسن اذ هذا
الحكم ثابت ولو خرجت وجوهها وقوله لا المقام اي
انتقال فانها حينئذ لا يجزئها الرجوع وسبب
انها حرة في المكان الذي تقعد فيه وفي الانتقال
تقعد باقرها او غيرها او كما هنا هو مفهوم قوله
لا المقام يعني اليه اذ اسافر بها سفر يقعد فانت
او طلقها في انثا الطريف كما في حرة فان شات
اعتدت في اقرب المكاتب اليها اي المكان الذي
خرجت منه او المكان الذي يخرجت اليه وان شات
اعتدت في غيرها وان شات اعتدت في المكان
الذي مات زوجها او طلقها فيه وعلى في الموت
بان الزوج مات ولا قرار لها الرقص في اهلها ولم
تعمل الي قراره بعد المطلق طلاقا بائنا او
رجحاً لذكره بعبارة قرره شرحة على التحبير
وظاهر كلام ابن عرفه ان هذه اقوال خاصة
ذكر في المسئلة ستة اقوال وعليه الكرار لهما
اي بحيث لزمها الرجوع وكانت معتدة من
طلاق لانه ادخله على نفسه اما لو كان الرجوع
حايماً كما اذا كانت تقعد باقرها او باقرها او
بما نفا فلا يبي عليه قاله بعض الجاربي عليه

الحوول

الاصول في المتوفي عنها فعليه الكراهي الرجوع او البتة
ان كان تقعد وفيما اذا اعتدت بحال الموت نظر النبي
ولما كان قوله فيما موررحميتي كل الاقسام مقيداً
بغير اعلمها بموجب العدة قبل نكسها بحق انه
كما قدمناه فيمكن ذلك بقوله ومحدث الحرة
او المعتكفة يعني ان الحرة اذ احرمت بالعدة او
ايح او اعتكفت ثم مات زوجها او طلقها فانها
تعدى على احرامها وعلى اعتكافها ولا تزوج
لمسكتها في سفر لجماعها او احرمت وعصمت
سراي وكذا عدي في احرامها اذ احرمت المعتدة
بموجب العدة من طلاق او موت وعصمت هذه
بأحوال الاحرام على العدة لزوجها من مسكن
عدتها قال ابو الحسن بخلاف المعتكفة فانها لا تنفذ
اذ احرمت وتبقى على اعتكافها حتى تمت اذ لو قيل
انها تخرج الحج الذي احرمت به ليحل اعتكافها
لانه لا يكون الا في المسحوق الاحرام بخلافه
المعتكاف ولا بخلافه العدة وانما يحل بمسئمتها
فقوله او احرمت الخ اي التي كانت احرمت والي
كانت اعتكفت والي احرمت وعصمت فالمعطوف
في قوله او احرمت محذوف وليس احرمت معطوفاً
عليه كان المقترنة لان حمله ال لا تكون فعلاً
ما قبلها وحذف الموصول وانقلبت حايراً لقوله
من يجوز بمرجه سواء ولا نسلكي لامة لم ينو
تبقى ان الامة اذا اطلقها زوجها او ماتت عنها
فان كانت قربة بنت بيتها مع زوجها قبل الطلاق